

لقد ظهر هذا المعيار في أواخر القرن 19 و أصبح هو المعيار المعتمد في من رف مجلس الدولة الفرنسي الفرنسي و محكمة
التنازع . و نذكر هنا أن قضية بلانكو الشهيرة كانت هي المنعرج الحقيقي في إثبات وجود هذا المعيار ، حيث استنتج محكمة
التنازع الفرنسي في حكمها أن الجهات القضائية العادية غير مختصة بالنظر في قضية أحد أطرافها يمثل جهاز من أجهزة الدولة
بل هي من اختصاص القضاء الإداري و ذلك بسبب ما يعرف بالمرفق العام و كان أساسها في ذلك أن كل نشاط تديره الدولة أو
تهيمن عليه إدارتها و تستهدف تحقيق المصلحة العامة فهو مرفق عام و في حالة النزاع تختص به المحاكم الإدارية و ليس العادية .
ورغم القبول الذي لفته هذه النظرية إلا إنها تعرضت للانتقادات ، إلا أن مجلس الدولة الفرنسي يبقى يؤكد على دور نظرية المرفق
العام في تحديد أساس القانون الإداري.